الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
2 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ستيفانيلي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-56677 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد تالبوت (غيانا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد ستيفانيلي (إيطاليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٧.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع)

(A/67/183، و A/67/184، و A/67/15 (Part I)، و A/67/15 (Part II)، و A/67/15 (Part III)، و A/67/15 (Part IV))

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/67/187)

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (تابع) (A/67/174)

١ - **السيد سيكسينباي** (كازاخستان): قال إنه في أعقاب عمليةٍ مطردةٍ من الإصلاحات وتدابيرَ آنيةٍ لمواجهة الأزمة فقد تمكنت كازاخستان من الحفاظ على زخم إيجابي خلال الفترة الأكثر صعوبةً التي شهدها النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وهي تحقق في الوقت الحالي نمواً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً. ولكن في عالم يتسم بالعولمة والترابط، فإن السياسات الوطنية لوحدها غير كافيةٍ لإحداث التنمية المستدامة؛ لأن الأمر يحتاج إلى استراتيجيةٍ منسقةٍ وفعالةٍ. وتلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في المناقشات الدولية المعنية بالاقتصاد العالمي، والتنمية المستدامة، وبنية الإدارة الاقتصادية العالمية. وبناء عليه، خططت كازاخستان لتنظيم مؤتمرٍ دولي يُعقد في أيار/مايو ٢٠١٣ في أستانا، بكازاخستان، كمتابعةٍ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وذلك بهدف صياغة خطة عمل عالمية لمواجهة الأزمة. لقد أطلق عدد من رؤساء الدول نداءً لإجراء هذه المتابعة في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن ''الحالة الاقتصادية والمالية العالمية''، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٢ برعاية رئيس الجمعية العامة والأمين العام. وكمنظمة عالمية وشاملة ومتعددة الأطراف حقاً، تستطيع الأمم المتحدة أن تُقدم أنسب محفل يمكن من خلاله لجميع الدول، وعلى وجه الخصوص البلدان الصغيرة والنامية، أن تساهم في اتخاذ القرارات ذات الأثر العالمي.

٢ - **السيدة أمل السيد** (السودان): قالت إنه في مواجهة الحظر الذي فرضته دول الشمال، فقد حصل السودان على مساعدة فعالة من جانب البلدان الآسيوية والأفريقية. وينبغي أن تنبني التجارة الدولية على الحرية والمساواة والحاجات المتبادلة. وبتلك الروح ينبغي اتخاذ الإجراءات المتعلقة بجولة الدوحة الإنمائية وجولة ساو باولو للمفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وأضافت قائلة إنه يجب رفع الحظر واستئناف المساعدة الإنمائية الرسمية. كما يجب إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وذلك للسماح للبلدان النامية بإسماع صوتها. واستطردت قائلة إن الأزمة الاقتصادية نجمت عن أخطاء في السياسات المتعلقة بالنظام المالي الدولي. لذا، يجب اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار هذه الأخطاء على التنمية. ويجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز لتعكس القدرات الاقتصادية الحالية، وخاصة في البلدان النامية. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُظهر قدراً أكبر من المرونة في تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٢.

٣ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): قال إن التباطؤ في التدفقات الصافية لرأس المال الخاص، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، نحو البلدان النامية في عام ٢٠١١، هو من الأمور التي تبعث على القلق. وقد أدت الأزمة الاجتماعية والسياسية التي خرجت منها كوت ديفوار إلى تدهور البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للبلاد،

بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم، كما أدت إلى تفاقم الفقر. ومضى قائلا إن الحكومة الحالية تعمل على استتباب الوضع الأمني والسياسي؛ وقامت أيضاً بتنفيذ برنامج للاستجابة الفورية للتحديات الملحة المرتبطة بالحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، وتسعى بنجاح إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال وضع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، التي ترمي إلى تحسين إطار الاقتصاد الكلي وإصلاح صناعات البن والكاكاو وقطاعي التعدين والطاقة. كما أن الحكومة تشجع النمو الشامل، وتنتهج في نفس الوقت سياسةً حكيمةً تجاه الدين العام. وبعد أن بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تخطط الحكومة لتغيير وضع البلاد لتصبح قطباً اقتصادياً ومُحفِّزاً للتكامل الإقليمي. وأضاف قائلا إن النفقات المطلوبة ستركز على القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والطاقة والتعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية والصناعة، وستتم تغطية تلك النفقات عن طريق الاستثمار الخاص – الذي يشتمل بدرجة كبيرة على الاستثمار المباشر الأجنبي – وعلى التمويل العام، الذي يكون بصفة أساسية في شكل قروض ميسرة، بينما سيعتمد التمويل غير الميسر على تحليلٍ دقيقٍ لربحية المشاريع. واختتم حديثه بالقول إنه في مواجهة الأزمات المالية الدورية التي أثرت بشكل خطير على الآفاق الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تنمية كوت ديفوار، فإن الخيار الأفضل للمجتمع الدولي يتمثل في تعزيز البنية المالية الدولية، ولا سيما من خلال إصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية وضمان توفر نظام مالي ورقابة مالية متُعددي الأطراف.

٤ - **السيد بنقالي** (بوركينا فاسو): أشار إلى أنه على الرغم من أن أقل البلدان نمواً تمثل ١٢ في المائة من سكان العالم، فهي تلعب دورا هامشيا في الاقتصاد العالمي. وذلك الوضع ينذر بالخطر على نحو متزايد في ضوء الجمود الحالي في جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية. وقال إن اقتصاد بوركينا فاسو، كبلدٍ نام غير ساحلي، يعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على التجارة الدولية، وأن الحكومة ظلت لأكثر من عقدين من الزمان تنفذ سياسةً تجاريةً موجهةً نحو المزيد من التكامل وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية عن طريق تحرير الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، والتكيُّف مع المعايير الدولية من أجل التوفيق بين القواعد الوطنية وبين تلك الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً إنه يجب على جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية أن تضع حداً للتدابير الحمائية وأن تساعد على خلق فرصٍ جديدةٍ لأقل البلدان نموا لكي تتمكن من الوصول إلى الأسواق الدولية. وذَكَر بأن بوركينا فاسو رحبت بتوافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في الفترة ٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة، بقطر، بشأن الترويج لنظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً وشفافاً وشاملاً وغير تمييزي وقائماً على القواعد. واختتم حديثه قائلاً إن من المهم بدرجة بالغة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتي ينبغي أن تُدْرج على نحو فعال في برامج التنمية.

٥ - **رئيس الأساقفة شوليكات** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه ينبغي للعالم أن يأخذ العبرة من الانهيار المالي الذي حدث في عام ٢٠٠٨، وما أعقبه من اضطراباتٍ اقتصاديةٍ، فلا بد، أولاً، للنظم الاقتصادية والمالية أن تنبني علي معايير أخلاقية صلبة، وأن تُنظَّم من خلال تلك المعايير، مع استبعاد الأنانية واللامبالاة تجاه الصالح العام؛ وثانيا، فقد أصبحت جميع القضايا الاقتصادية ذات بعد عالمي، حيث إنه

لا أسواق رأس المال ولا القضايا البيئية تحترمان الحدود الوطنية؛ وثالثا، فإن فرض التقشف على الفقراء والضعفاء والمهمشين ليس من سياسات الاقتصاد الكلي العادلة أو الفعالة أو المستدامة. وقال إن الحرية الكبيرة جداً لرأس المال، الناشئة عن العولمة، ينبغي أن تُقَابَل بمسؤوليةٍ اجتماعيةٍ أكبر منها بكثير. كما أن المخاوف الحالية بشأن الديون المالية والوطنية العالمية يجب أن لا تؤدي إلى نشوء سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة من شأنها أن تعمل على تفاقم أوجه التفاوت بين البلدان. فقد أدت أوجه التفاوت هذه إلى نشوء سياسات الانغلاق على الذات التي كثيراً ما تقود، بدورها، إلى الحمائية المشوِّهة للتجارة وإلى النظرة العدائية تجاه المهاجرين. واختتم حديثه قائلا إن الوضع الاقتصادي الحالي لم يتسبب فيه الفقراء كما لم تتسبب فيه السياسات المصممة لمساعدتهم أو لحماية البيئة. وبناء عليه، ينبغي أن لا يسمح المجتمع الدولي لأزمة الديون السيادية بأن تصبح مُبرِّراً لاستبعاد البرامج الاجتماعية اللازمة أو لعدم الوفاء بالالتزامات الدولية.

٦ - **السيدة فيالي** (منظمة العمل الدولية): قالت إن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم يجب أن تصبح الأهداف الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية من أجل معالجة الآثار الضارة للأزمة الحالية، والتي أثرت على أسواق العمل بدرجة لم يسبق لها مثيل. ويجب استخدام كلٍ من السياسات المالية والنقدية بفعالية لدرء امتداد الركود لفترة طويلة. وبينما تُعرب الحكومات بحقٍ عن قلقها إزاء حالات العجز المالي، إلا أن التقشف السابق لأوانه يهدد بإضعاف النمو وبالوقوف ضد جهود القطاعين العام والخاص للتخفيف من أعباء الديون التي خَلَّفتها الأزمة المالية. وأضافت قائلة إنه ينبغي لتدابير السياسات العامة أن تنظر في كلٍ من جانب الطلب وجانب العرض في سوق العمل وأن تدعم، في جملة أمور، الاستثمار في البنية التحتية، وأن تعمل على تحسين إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض الائتمانية المصرفية، وأن توسع من نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، وأن تشجع على الاستثمار في توفير فرص العمل للشباب. ويجب تخطيط السياسات ذات الصلة بعناية بحيث تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل ضمان أن يتم توجيه هذا الاستثمار إلى القطاعات التي يمكن أن تحقق الدرجة القصوى من النمو والاستفادة المثلى من فرص الوظائف. واستطردت قائلة إن المساعدة القطرية في تصميم هذه السياسات المعنية بجانب العرض تستحق أن تحصل على قدرٍ متزايدٍ من الاهتمام. وبينما تتوفر لأصحاب الأصول المالية إمكانية استخدام وسائل مالية متطورة لحماية أنفسهم من التقلبات في الأسواق العالمية، إلا أن الغالبية العظمى من السكان ليست في وضع يسمح لها بالاستفادة من هذه الوسائل بل تعتمد على دخلها من العمل فقط. واختتمت حديثها بالقول إن نظم الحماية الاجتماعية القوية والفعالة والواسعة النطاق، مثل مبادرة الأمم المتحدة المعنية بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، هي نُظمٌ بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الوظيفي ولتأمين الدخل.

٧ - **السيد أوفاليس - سانتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن لدى الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، السلطة لقيادة إصلاحٍ عميقٍ للنظام الاقتصادي العالمي وللبنية المالية الدولية. ولهذه الغاية، ينبغي أن يواصل أحدُ الأفرقة عَمَل لجنة الخبراء المعنية بالإصلاحات في النظام المالي والنقدي الدولي، التي يترأسها جوزيف ستيغليتز. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، أعرب عن تأييده لعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن الحاجة لاتخاذ إجراء شامل من قبل الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٥ المعنون ”متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية“. واستطرد قائلا إنه عند تصميم الإجراء الشامل

المذكور، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لما يلي: أن تكون قيادته من قبل بلدان الجنوب؛ وأن يسمح للبلدان النامية بأن تنفذ تدابير تتجاوز سياسات مواجهة التقلبات الدورية لمقاومة نفوذ مؤسسات بريتون وودز، وأن يوفر التمويل غير المشروط والذي يمكن التنبؤ به من أجل التنمية؛ وأن يسمح باستخدام حقوق السحب الخاصة؛ وأن يستحدث صندوقاً لتلبية الاحتياجات الرئيسية للبلدان النامية. واختتم حديثه بالقول إنه على المستوى الإقليمي، فلا بد من تعزيز آليات التكامل المالي والاقتصادي باستخدام الأدوات المبتكرة والعملات الوطنية، مع اتخاذ بانكو ديل سور (مصرف الجنوب) كمثال على ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.